الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

العدد الرابع عشر
14 مـــارس 2020

دَور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية:
مدينة زبيد التاريخية دِرَاسَة حَالَة

د. ياسر هاشم عماد الهياجي*

ملخص:

تحظى الصناعات الحرفية -بوصفها من أهم عناصر التُّرَاث الثَّقَافِيّ- باهتمام واسع، وتتزايد الجهود المبذولة لتنميتها على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية؛ لتأكيد الأهمّية الاقتصادية والاجتماعية والثَّقَافِيّة التي تحتلها كجزء من التُّرَاث الوطني، وتعزيز التنمية الإنسانية، وتركّز بعض الدول على تنمية الحرف والصِّنَاعات اليدوية؛ لأهمّية منتجاتها في جذب السُّياح، وزيادة أعدادهم؛ كونها قطاعًا محوريًا في دعم النشاط السياحي وإنعاشه، ودعم الاقتصاد الوطني وتحسين أوضاعه، وتعزيز الرفاه الاجتماعي. فضلًا عن إسهامها في المحافظة على البِيئَات التُّرَاثِيَّة وسلامتها من التلوث، وتعزيز الناتج المحلي، من خلال خلق فرص عمل مضمونة الدخل، وتشغيل رأس المال بطرق نشطة، وتحقيق أرباح كثيرة للمجتمعات، بالإضافة إلى دورها المحوري في بناء الإنسان، والهوية الوطنية.

تسعى هذه الورقة - التي تتبنى المنهج الوصفي التحليلي- إلى إلقَاء الضَّوْء على الواقع التنموي للصِّنَاعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية باليمن، وتقييم دورها في استدامةالتنمية الإنسانية، والتَّحَدِّيَات التي تواجهها، ومِنْ ثَمَّ وضع استراتيجية مُقْتَرحة تُسهِم فِي تعزيز دور الصناعات الحرفية، واستغلالها كمورد ثقافي في عمليات التنمية، وفقًا لِمَبْدَأ التنمية المُسْتَدَامَة، وفي إطار تحقيق العدالة الاجتِماعيّة، والتنمية الاِقتِصَادِيَّة، والحفاظ على الموارد التُّرَاثِيَّة والهوية الوطنية.

الكلمات المفتاحِيّة: الصناعات الحرفية؛ البِيئَات التُّرَاثِيَّة، التنمية المُسْتَدَامَة، مدينة زبيد التاريخية.

* أستاذ إدارة المواقع التراثية المساعد - كلية السِّيَاحة والآثار - جامعة الملك سعود - المملكة العربية السعودية، وجامعة إب - الجمهورية اليمنية.

مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

The Role of Handicraft Industries in the Sustainability of Development in Heritage Environments: Historical Town of Zabid as a Case Study

Dr. Yasser Hashem Emad Al-hiagi

Abstract:

Handicraft is considred as one of the most important elements of the cultural heritage that have wide interest, and there are increasing efforts to develop on national, regional and international levels. It is because of their importance in the economic, social and cultural development, it occupies as a part of the national heritage and to promote the humanity development. Some states are working on developing crafts and traditional industries; because the importance of their products to attract tourists, increase their numbers, and supporting the tourism activity. In addition, they support the national economy, improve the situation, and enhance social welfare. As well as its contribution in the preservation of heritage environments, safety from pollution, to enhance GDP, creating job opportunities, guaranteed income, and capital formation in ways that are active, and make profits to communities, in addition to its main role in the construction of human, and national identity.

This paper seeks through the descriptive analytical approach to shed light on the fact development of Handicraft in the Historic Town of Zabid, Yemen, and evaluate its role in sustainable development, the challenges faced, and then developed a proposed strategy contribute to the strengthening of the role of the Handicraft industries, in accordance with the principle of sustainable development, in the framework of achieving social justice, economic development, and preserve heritage resources and national identity.

Key Words: Handicraft, Heritage Environments, Sustainable Development, Historic Town of Zabid.

المقدمة:

تُمثِّل الصناعات الحرفية الذاكِرة الحضارية للمجتمعات بوصفها من أهم الموروثات التقليدية التي توارثتها الأجيال، ورمزا للهُوية الوطنية التي تُجسّد تراث الآباء والأجداد. وعلاوة على دورها في ترسيخ الهُوية الثَّقَافِيّة والحضارية، فهي تحتل مكانة كبرى في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتحمل موقعًا مهمًا في الاقتصاد الوطني من حيث مساهمتها في الناتج المحليّ، ومعالجة كثير من المشاكِل الاجتِماعيّة من خلال دورها في تقليص حجم البطالة؛ بوصفها رافدًا أساسيًا في الاقتصاد، بما توفره من سلع وخدمات ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين، ومن كونها أحد أعمدة الصناعة السياحية التي تقوم في جزءٍ منها على الصناعات الحرفية، بالإضافة إلى دورها في خلق فرص عمل مضمونة الدخل من خلال تشغيل رأس المال بطرق نشطة، وتحقيق أرباح كثيرة للمجتمعات؛ الأمر الذي يمكنها من الحد من ظاهرة البطالة والهجرة من المناطق القديمة والتراثية إلى المدن المستحدثة، عن طريق تثبيت السكان في أماكن إقامتهم الأصلية، ومكافحة الفقر والعوز من خلال وصولها إلى صغار المستثمرين من الرجال والنساء، خصوصًا إذا ما علمنا أن الصناعات الحرفية تُشغّل في كلٍ من فرنسا وإيطاليا -على سبيل المثال- حوالي 3 مليون حرفي، وهذا الرقم يمثل نسبة 10% من إجمالي اليد العاملة النشطة في فرنسا، و14% في إيطاليا[1]، كما تبلغ اليد العاملة في قطاع الصناعات الحرفية التقليدية في المملكة المغربية حوالي مليونين حرفي، يمثلون 20% من السكان العاملين على المستوى الوطني، بينما يعمل في مصر حوالي 4 مليون حرفي في إنتاج السلع التقليدية، غالبيتهم من صغار المنتجين الذين يعتمدون مباشرة على جهدهم اليدوي في الإنتاج[2]، وفي تونس يشتغل في قطاع الحرف حوالي 15% من اليد العاملة، ويوفر هذا القطاع (5000) فرصة عمل سنويا[3].

ومما يدل على أهمّية هذه المشروعات في اقتصاديات الدول المتقدمة أنها تمثل 30% من إجمالي الناتج القومي في الولايات المتحدة الأمريكية، أما في اليابان فيعمل حوالي 80% من إجمالي العمالة في المشروعات الصغيرة ومنها مشروعات الصناعات الحرفية[4]؛ ولهذا عملت الدول على

تطويرها بشتى الطرق، ومنها الاستثمار المباشر في الإنتاج الحرفي بإنشاء الورش، وتدريب الحرفيين، وتوفير المواد الخام.

وفي مدينة زبيد التاريخية، تحتل الصناعات الحرفية مكانة خاصة؛ نظرا للبعدين التراثي والاقتصادي اللذين تتمتع بهما، فهي تعبر عن هوية المجتمع الزَبِيْدي وثقافته وتجسد وجوده في المَدِينَة عبر مراحل تاريخية متواصلة، كما تُشكِّل مصدرًا حقيقيًا لتنمية الدخل إذا ما تم استغلالها وتطويرها بالشكل المطلوب.

المشكلة البَحْثية:

تعاني الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية من مشاكل عديدة تتعلق بالجوانب الإنتاجية والتسويقية والتمويلية؛ مما يؤثر على دورها في التنمية، ومن ثم، فإن إيجاد الحلول المناسبة والمساهمة في الحدّ من المعوقات والمشاكل التي تعاني منها هذه الصِّنَاعات، وتفعيل دورها في استدامة التنمية في البيئات التراثية، يعتبر موضوعًا جديرًا بالدراسة والتحليل، وهذا ما ستحاول هذه الدراسة القيام به.

وعليه، يمكن صياغة مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي: ما الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية؟ وما دورها في استدامةالتنمية في البِيئَة التُّرَاثِيَّة للمَدِينَة؟

أهداف البَحْث:

1. إلقاء الضوء على أهمية الصناعات الحرفية، ودورها في تحقيق التنمية المستدامة في البِيئَات التُّرَاثِيَّة.
2. حصر الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية، والتعرف على واقعها، ووضع العاملين فيها، ودورها في استدامةالتنمية في المدينة.
3. الوقوف على المعوقات التي تواجه تنمية الصناعات الحرفية، وتحدّ من انتشارها ودورها في استدامةالتنمية في مدينة زبيد التاريخية.
4. اقتراح رؤية استراتيجية لتطوير الصناعات الحرفية، وتفعيل دورها في استدامة التنمية في البيئات التراثية.

أهمّية البَحْث:

يكتسب هذا البَحْث أهميته من أهمّية الصناعات الحرفية، والدور الذي يمكن أن تلعبه في دعم الأنشطة الثَّقَافِيّة والاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فضلًا عن دورها التنموي في تشغيل الأيدي العاملة، وتخفيف الآثار السلبية للبطالة، وتحسين الوضع الاقتصادي للعاملين فيها.

كما تأتي أهمّية البَحْث من أهمية الصناعات الحرفية بوصفها مصدر دخل أساسي أو مساند للعديد من الأسر في مدينة زبيد التاريخية، خاصة في ظل الأوضاع الصعبة التي يعاني منها السكان نتيجة الحرب الدائرة في اليمن، مما يجعل هذه الصِّنَاعات تُسهِم في الحد من الآثار السلبية الناجمة عن الظروف السياسية والاقتصادية الصعبة التي تمر بها البلاد. كما تبرز أهمّية هذا البَحْث في مساهمته في التعريف بهذه الصِّنَاعات، وإلقاء الضوء على واقعها ومشاكلها، واقتراح حلول يمكن أن تُسهِم في النهوض بها.

المنهجية المتبعة في البَحْث:

اعتمد البَحْث على المَنهَج الوصفي بشقيه المسحي والتحليلي لعرض فكرة تأثير الصناعات الحرفية على استدامة التنمية في البيئات التراثية، باعتباره المنهج المناسب لطبيعة الدراسة وأهدافها، فهو لا يقف عند وصف الظاهرة موضوع الدراسة فحسب، بل يركز في جمع البيانات والمعلومات عن ظاهرة الدراسة وتنظيمها وتصنيفها والتعبير عنها كما وكيفا، ومن ثم تقديم رؤية استراتيجية لتفعيل دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية، بتطبيق ذلك على مدينة زبيد التاريخية.

الصناعات الحرفية:

عرفت منظمة اليونسكو الصناعات الحرفية بـ"أنها تلك الصناعات التي يقوم بإنتاجها الحرفي بطريقة كاملة يدويا، أو بواسطة أدوات يدوية، أو طرق ميكانيكية، وتعتبر مساهمة الحرفة اليدوية هي الحصة الأكبر في تكوين المنتج النهائي، وتشكل

الجزء الأهم فيه"[5]. وتتميز الصناعات الحرفية اليدوية بطبيعتها الخاصة، فلها قيمة منفعية وجمالية وفنية وإبداعية، ولها صلة بالثقافة، وهي صناعة تقليدية ودينية، وتعتبر رمزا اجتماعيا.

ويقصد بالصناعات الحرفية في التراث الإنجلوسكسونى[6] المقدرة والمهارة والبراعة في أداء العمل، ومن ثم يشتمل هذا المفهوم على مفهوم الفن؛ نظرًا لأن الأخير يعتمد بشكل كبير على الإحساس بالتعبير الذي يفضي إلى تحقيق الجمال والإحساس بالبهجة والسرور[7].

وتعرف آريسكا[8] الصناعات الحرفية بأنها: "حرف يدوية تراثية إنتاجية، تُركز على العمل اليدوي، وتزاوَل كمهنة رئيسة لصاحبها الذي يحوِّل المادة الخام إلى مُنتج مُصَّنع، من مواد محلية".

نخلص مما سبق، إلى أن مفهوم الصناعات الحرفية يشير إلى النمط التقليدي غير الآلي من الإنتاج الصناعي الحرفي المحدود الذي يُمارِسه فرد أو جماعة من الذكور أو الإناث، والذي تسود فيه المهارة اليدوية -وإن تم الاستعانة ببعض الأدوات والآلات اليدوية كعامل ثانوي مساعد لتلك المهارة- وذلك باستخدام الخامات الأولية المتوفرة في البيئة الطبيعية، بحيث يتم التعامل معها في الإنتاج بصورة يدوية أو باستخدام بعض العُدد والأدوات البسيطة. وتُعدُّ الصناعات الحرفية والأعمال اليدوية شكلًا من أشكال الانشطة الاِقتِصَادِيَّة غير الرسمية.

الدّور التنموي للصِّنَاعَات الحرفية:

تؤدي الصناعات الحرفية دورًا مهمًّا في عملية التنمية من خلال مساهمتها في تحقيق عدة أهداف، وقد بينت الدراسات الميدانية الحديثة أن للصناعات الحرفية القدرة على تطوير المهارات وخلق فرص جديدة للإدماج عن طريق التدريب. كما بينت هذه الدراسات أن لهذه الصناعات ثلاثة أبعاد: اقتصادي، واجتماعي، وثقافي حضاري.

لقد أبرزت الدراسات الميدانية واتفقت جميعها على أهمية الصناعات الحرفية ودورها التنموي، كما بينت هذه الدراسات أن الاضطلاع بهذا الدور يبقى رهين عصرنة هذا القطاع، أي بالعمل على تحسين صورته وتمثلاته في المجتمعين المحلي والدولي، وتأهيل الفاعلين في القطاع، وتحسين منتوجاتهم وترويجها، والعمل على تنميته باعتباره قطاعا مستقلا؛ حتى يصبح مجالا من المجالات المهمة في التشغيل والتصدير والمحافظة على الهوية والتطور والاستقرار.

تُمثل الصناعات الحرفية في الوقت الحالي حيزا مهما في منظومة التعريف بثقافات الشعوب والحفاظ عليها، كما أنها ترمز إلى الأصالة والعراقة والهُوية، وهي خلاصات معبرة عن تاريخ الشعوب، بالإضافة إلى أنها حلقة الوصل المتينة التي تربط ماضي الأمم بحاضرها، ووسيلة مُثلى للاستمرارية الحضارية والتراثية[9]. ولهذا كان لابد من الحفاظ عليها بوصفها تراثًا وطنيًا، وجزءًا من هُوية الشعوب وأصالتها، ورمزا لعراقتها، وحضارتها، وتطورها[10].

لقد بينت الدراسات أن قطاع الصِّنَاعات الحرفيَّة يحمل آفاقًا واعدة، ويمكنه أن يؤدي دورًا أساسيًا في التنمية الاقتصادية الشاملة، وهو بذلك قطاع عصري، إذ إن قطاع الصناعات الحرفية يتميز بأنشطة لا تعتمد كثيرًا على توظيف رؤوس الأموال، ثم إن خلق الثروات يستجيب لحاجيات جديدة للتنمية ولا سيما على مستوى اللامركزية، ويتميز أيضًا بخلق فرص العمل ذات التكاليف المحدودة بالنسبة إلى الطبقات غير الميسورة، وتنويع الانشطة الاقتصادية، وإحياء الموارد داخل الجهات والمنازل.

ويسهم قطاع الصِّنَاعات الحرفية بدور إيجابي وفعال في التنمية السياحية؛ ويعزى ذلك إلى تهافت الزوار والسياح على شراء المنتجات التقليدية، والاحتفاظ بها تذكاراتٍ أو توزيعها هدايا، ولهذا تُعدُّ الصناعات الحرفية أحد أهم مقومات الجذب السياحي التي تعمل على تحريك قطاع القوى العاملة، وخاصةً في القرى والأرياف[11].

المعوقَات الَّتي تُوَاجِه الصناعات الحرفية:

شـهد العـالم خـلال العقـود الماضـية نهضـة تنمويـة في شـتى مجـالات الحيـاة، أدت بطبيعـة الحـال إلى زوال كثير مـن الصـناعات الحرفيـة التي لا تُقـدر قيمتهـا بـثمن، ولا يمكن تعويضها، وتدهور حالتها الإنتاجية. فقد عملت الظروف المتسارعة التي شهدتها كثير مـن المـدن على اسـتبدال الكثير مـن الصـناعات الحرفيـة بالصِّنَاعات الحديثـة المميكنة؛ ومن أبرز المشاكل والمعوقات التي تواجهها الصناعات الحرفية الآتي:

(1) التطـور التكنولـوجي الـذي أحـدث تغيرات بنائيـة في المجتمعـات شـملت جميـع مجـالات الحياة الاِقتِصَادِيَّة، والاجتِماعيّة، والثَّقَافِيّة.

(2) عـدم قـدرة الحـرفيين على مواكبـة العصـر الحـديث في عمليـة التصـنيع؛ نتيجـة عـدم تـوفر البنية التحتية، والمعامل، والآلات، والمعدات اللازمة لتطوير الصناعات الحرفية.

(3) عدم توفير التَمْويل اللازم لدعم مشروعات الصناعات الحرفية.

(4) غياب القوانين التي تحمي الصناعات الحرفية، وتدعم الحرفيين، وتقدم لهم التسهيلات اللازمة.

(5) قلـة الكـوادر الحرفيـة؛ نتيجـة هجـرة أبنـاء الجيـل الحـالي لهـا، وانخـراطهم في الوظـائف الحكومية من جهة، والنظرة الدونية لهذه المهنة من جهةٍ أخرى.

(6) ارتفـاع تكـاليف الإنتـاج، وصـعوبة تصـريفها محليًـا؛ ممـا أدّى إلى إغـلاق بعـض الـورش اليدوية.

(7) تعدد الجهات المسؤولة عن الصناعات الحرفية، وعدم التنسيق فيما بينها.

(8) المنافسة الشديدة من المنتجات الحرفية المماثلة المستوردة.

(9) ضعف التسويق والدعم الإعلامي للمنتجات الحرفية.

التنمية المُسْتَدَامَة:

يُعـدُّ مفهـوم التنميـة المُسْـتَدَامَة (SD) Sustainable Development مـن أهـم المفـاهيم التنمويـة الحديثـة، على الـرغم مـن الحداثـة النسـبية لهـذا المفهـوم الـذي ظهـر في منتصـف الثمانينيات من القرن الماضي[12]، وتحتل سياسات التنمية المُسْتَدَامَة اليوم مكان الصدارة في مجال تهيئة الظروف المناسبة للإنسان للمشاركة في بناء مجتمعه، على اعتبار أن الإنسان هو هدفها ووسيلتها في الوقت نفسه، وأن المجتمعات تتقدم بجهود أبنائها، ومشاركتهم في دعم برامج التنميـة الاجتِماعيّـة والاِقتِصَـادِيَّة؛ لـذلك فـإن التنميـة المُسْـتَدَامَة تُعـدُّ أحـد البرامج الإنمائيـة المسـاعدة؛ بمـا أن محورهـا أو مجالهـا الأساسـي الإنسـان، خاصـةً أنهـا تسـتند على مفـاهيم مثـل الارتقـاء بنوعيـة الحيـاة مـن خـلال زيـادة قـدرة البيئـة الاجتِماعيّـة على دعـم الظـروف التي تخـدم الإنسان، وتهيئ له الحياة الطويلة السليمة، والمعرفة الوافية، ومستوى المعيشة اللائق والكريم[13].

لقد تبلور مفهوم التنمية المُسْتَدَامَة لأول مرة وتم صياغته في تقرير اللجنة العالميّة للبيئة والتنمية[14] World Commission on Environment and Development (WCED) الذي صدر عـام 1987م ويحمـل عنـوان مسـتقبلنا المشـترك Our Common Future المعـروف أيضًـا بتقريـر برونتلاند Brundtland Report[15]، وقد عَرّف التنمية المُسْتَدَامَة بأنها: التنمية التي تلبي حاجات المجتمع الراهنة دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة[16]. ويهدف هـذا المفهـوم الجديـد إلى تحسـين نوعيـة حيـاة الإنسـان، مـن منطلـق العـيش في إطـار القـدرة الاستيعابية للبيئة المحيطة[17].

مما سبق يمكن القول إن التنمية المُسْتَدَامَة، هي التنمية التي تحقق التوازن بين النظام البيئي والاقتِصاديّ والاجتماعي، وتُسهِم في تحقيق أقصى حدّ من النمو، بحيث لا يكون لها تأثير جانبي على الأنظمة السابقة[18]، فهي في جوهرها ترتكز على النقاط الآتية:

- التأكيد على ضرورة الاستغلال الأمثل للإمكانيات والموارد المتاحة في الاقتصاد.
- المحافظة على البيئة، عن طريق التقليل قدر الإمكان من الآثار السلبية الناتجة عن النشاطات الاقتصادية والاجتماعية على مصادر الاقتصاد وعلى البيئة.

- السعي لتحقيق تنمية اقتِصاديّة متوازنة قادرة على إحداث تقارب في مستويات المعيشة لمختلف الفئات، والحفاظ على مكتسبات المجتمع وثقافته.

الصناعات الحرفية وانعكاسها على استدامةالتنمية في البيئات التُّرَاثِيَّة:

تعد الصناعات الحرفية أحد أهم عوامل التنمية؛ لمواجهة الأزمات الاجتِماعيّة والاِقتِصَادِيَّة الطارئة والمستقرة، وأحد أهم عوامل التمكين الاجتماعي لدعم إرهاصات المحاولات المحليّة المتفرقة للتنمية التعاونية المعتمدة على الذات[19]. وهذا هو التوجه التنموي الجديد في علم اجتماع التنمية، الذي ينظر إلى الصناعات الحرفية باعتبارها مدخلًا للتنمية المُسْتَدَامَة في مجتمعاتها المحليّة.

ترتبط الصناعات الحرفية في أي بلد بفكرة "توطين الصِّنَاعات"، التي تقوم على فكرة أساسية مفادها: أن الصناعات الحرفية التي تقوم في مكان ما يجب أن تتلاءم مع مقومات ذلك المكان؛ حتى تحظى تلك الصِّنَاعات بالنجاح، أي أن هناك علاقة وعوامل تؤثر على توطين بعض الحرف، وانتشارها في مكان ما دون غيره من الأماكن، وتلعب العوامل البيئية دورًا مهمًا في هذا السياق، وهذا هو جوهر الاستدامة الذي تسعى إليه التنمية المتواصلة. ولهذا ينبغي عند إقامة مشروع لصناعة حرفية أو يدوية في البيئات التُّرَاثِيَّة، أن يتم اختيار نوع الصناعات الحرفية بما يتفق والإمكانات الاقتصادية والاجتماعية للبيئة التُّرَاثِيَّة، وتحسين الأوضاع الاِقتِصَادِيَّة للموقع التراثي، وبما يحقق الأهداف التنموية[20].

وتؤدي الحرف التقليدية دورًا مهمًا في استدامةتنمية البيئات التُّرَاثِيَّة من خلال مساهمتها في تحقيق عدة أهداف، منها:

- رفع الدخل الحقيقي لأبناء المجتمعات المحليّة، من خلال الصناعات الحرفية المرتبطة بإشباع الحاجات الأساسية (الحرف الإعاشية) مثل الصِّنَاعات الغذائية والأثاث وبناء المساكن... إلخ، وبدون هذه الحرف لا يوجد أي شكل من أشكال الاستدامةالتنموية[21].
- دعم نسيج العلاقات الاجتِماعيّة، ومنع تحلله من خلال إضفاء وظائف اقتصادية جديدة في إطار نشر الصناعات الحرفية المناسبة في كل مجتمع محلي وتطويرها.

- دعم الاستقرار الاجتماعي والسياسي للمجتمع، من خلال إعطائه أولوية للاهتمام بالصناعات الحرفية لدى الشرائح الاجتِماعيّة الأكثر حاجة أو الأشد فقرًا؛ مما يؤدي إلى خفض التباين بين الشرائح الاجتِماعيّة المختلفة، ومن ثم، فإن هذه الصِّنَاعات تسهم في التخفيف من حدة الفقر.
- توفير فرص عمل للمرأة التي لا تتيح لها ظروفها المختلفة العمل في القطاع الرسمي، من خلال العمل في الصِّنَاعات المنزلية، كالتطريز، والغزل، وحياكة النسيج.
- زيادة فرص العمل، وتعظيم الفائض الاقتصادي للمجتمع، والإسهام في الإسراع بعملية التنمية[22].
- إعداد العمالة الفنية المدربة، وتكوين قاعدة عريضة من العمّال المهرة، بما يضمن استدامة الحرفيين.
- تنمية استغلال موارد البيئة المحليّة، واستخدام الخامات المحليّة البيئية المتوفرة، وفقًا لمبدأ التنمية المُسْتَدَامَة؛ بحيث تشبع احتياجات الجيل الحالي دون الإضرار بالأجيال القادمة.
- تعمل الصناعات الحرفية على تحقيق التنمية الإقليمية المتوازنة، حيث تغطي المناطق الحضرية والريفية والمجتمعات الجديدة على السواء، وتؤدي بذلك إلى النمو المتوازن جغرافيًا، ومن ثم تحقيق معدلات متقاربة من النمو الاقتصادي المستدام في جميع مناطق البلاد[23].
- دخول أعداد كبيرة من أصحاب رؤوس الأموال المحدودة في الصناعات الحرفية المختلفة بشكل سريع؛ نظرًا لانخفاض تكلفتها الاستثمارية، وفي نفس الوقت تحقق هذه الصِّنَاعات ربحية أعلى، دون استنزاف لموارد المجتمع المختلفة.
- تُسهِم الصناعات الحرفية في رفع مستوى المشاركة الشعبية في تنمية الاقتصاد القومي، كما أنها تساعد على تحويل بعض الفئات التي تحتاج إلى مساعدات إلى فئات منتجة تُسهم في إعالة نفسها[24].

- خلق فُرص عمل منتجة على أسس حقيقية، وهو ما يعني قدرة قطاع الصناعات الحرفية على تشغيل أعداد ضخمة من البشر، وتحويلهم من طاقة عاطلة إلى طاقة منتجة، ومن ثم المساهمة في تمكين هذه العناصر البشرية من فرص العمل.
- قدرة الصناعات الحرفية على التكيف مع تغير رغبات المستهلكين وأذواقهم بدرجة أسرع من تكيف الصِّنَاعات الكبيرة، كما تستطيع الصناعات الحرفية خدمة الأسواق المتخصصة والمحدودة، التي لا تغري الصِّنَاعات الكبيرة بالتعامل معها[25].

مَدِينَة زَبِيْد: الموقع والجغرافيا

تُعدُّ مَدِينَة زَبِيْد إحدى المُدُن التَّارِيخِيَّة والبيئات التراثية المهمة في اليمن التي أدرجتها منظمة اليونسكو في قائمة التُّرَاث العالمي في شهر ديسمبر من عام 1993م، ونتيجة للتدهور المستمر الذي تعاني منه المَدِينَة، فقد أعلنت المنظمة نفسها في عام 2000م أن مدينة زبيد التاريخية إحدى مدن التُّرَاث العالمي الإنساني المعرضة للخطر بسبب التهديدات المتعلقة بالتنمية.

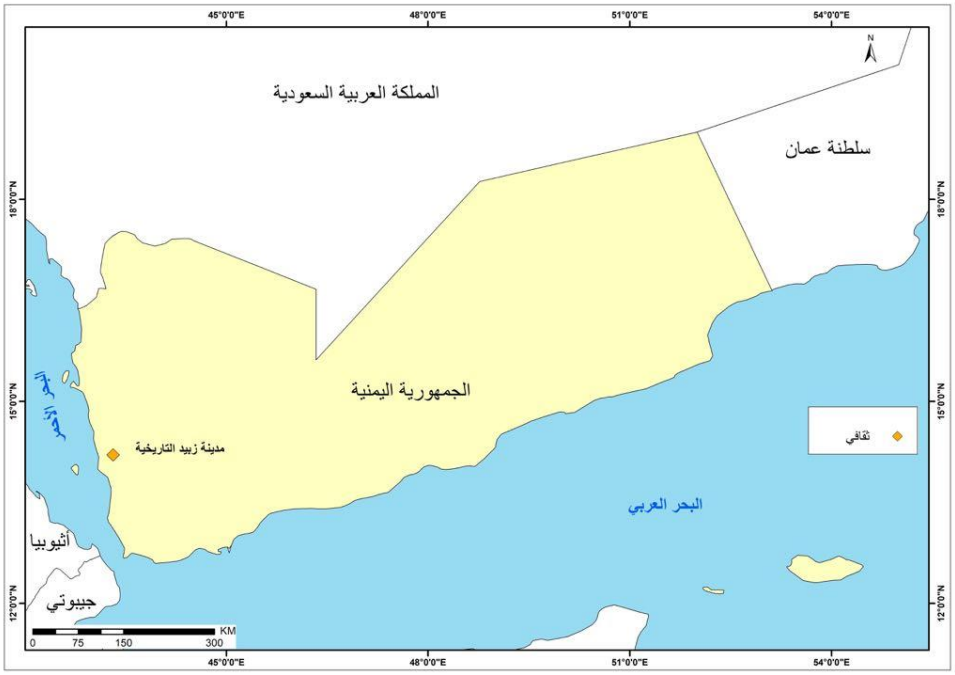

خارطة (1) موقع مَدِينَة زَبِيْد بالنسبة إلى اليمن[26]

تقع مَدِينَة زَبِيْد في موقع متوسط من سهل تهامة الذي يحتل القسم الغربي من اليمن[27]، بين واديين هما: وادي زَبِيْد من الجنوب، ووادي رماع من الشمال. وبين البحر الأحمر غربًا الذي يبعد عنها بمقدار 30كم، وبين سلسلة المرتفعات الجبلية شرقًا التي تبعد عنها بـ 20كم[28]. على خط طول 43 درجة شرقًا، ودائرة عرض 14 درجة شمالًا، وترتفع عن سطح البحر بمقدار 90مترا، وتقدر مساحة زَبِيْد الحالية بـ 245 هكتارا (2.45 كم2)[29]. وهي اليوم مديرية من مديريات محافظة الحديدة.

مَدِينَة زَبِيْد: النشأة والتطور

أثبتت أعمال البَحْث الأثري أن زَبِيْد من مواقع الاستيطان البشري القديم، التي يرجع تاريخها إلى الألف الرابع قبل الميلاد[30]. وتذكر المصادر التَّارِيخِيَّة أن مَدِينَة زَبِيْد قبل تَمْصِيرِها واختطاطها كانت عبارة عن قرى متفرقة يرعى فيها الرعاة مواشيهم، ويسقون دوابهم من بئر قديمة[31]، وأهم تلك القرى قرية الحصيب التي غلب عليها اسم الوادي (زبيد) وأصبحت تُعرف به[32]، وساكنوها ينتمون إلى قبيلة الأشاعر[33] قوم أبي موسى الأشعري صاحب رسول الله -صلى الله عليه وسلم- الذي وفد عليه في العام السابع للهجرة 7هـ/ 628م، ثم خرج إلى قومه في تهامة في السنة العاشرة للهجرة، ودعاهم إلى الإسلام فأسلموا واستقر في زَبِيْد، وبنى فيها جامع الأشاعر نسبة إلى القبيلة[34]. وبدأ الناس يتجمعون حول قرية الحصيب، وأخذت نواة القرية تكبر وتتسع[35]، وفي سنة 202هـ/ 817م ورد إلى الخليفة العباسي المأمون بن هارون الرشيد كتاب من عامله على اليمن إبراهيم بن محمد الشيباني، يخبره بخروج قبيلة الأشاعر عن الطاعة، ورغبة من المأمون في إطفاء الحركات الثورية المناهضة لحكمة، أرسل حملة بقيادة محمد بن عبدالله بن زياد الذي استولى على تهامة بعد حروب مع أهلها، واختط مَدِينَة زَبِيْد يوم الاثنين الرابع من شعبان 204هـ/ 820م[36]، واتخذها مركزًا لإمارته، وأصبح لها أهميتها ومكانتها في التاريخ الإسلامي[37].

الآداب | مجلة علمية فصلية محكمة
تعنى بالدراسات والبحوث الإنسانية
(EISSN): 2707-5192 ISSN: 2616-5864

سوق زَبِيْد:

لمَدِينَة زَبِيْد سوقها القديم الواقع في قلب المَدِينَة التَّارِيخِيَّة، وينقسم إلى أربعة أقسام موزعة عند حافة كل ربع من أرباع المدينة وهي[38]: سوق المجنبذ، وسوق العلي، وسوق الجامع، وسوق الجزع (المعاصر)، وتتوزع الأسواق التخصصية على هذه الأقسام، فكل سوق متخصص بنوع معين ومتجانس من السلع، أو الصنْعة التي اشتهرت بها زَبِيْد على مدى تاريخها الطويل؛ كونها منطقة صناعية ابتدأت في القرن الرابع الهجري، حين ظهرت بها مصانع الحياكة اليدوية؛ فأصبحت مركزا تجاريا وصناعيا واقتِصاديا بين عدن وجدة وصنْعَاء، فضلًا عن صناعاتها الفنية والحرفية المتعددة، التي كان من أبرزها صناعة الغزل، والحياكة التي بلغت مصانعها في زَبِيْد 150 مصنعًا في عام 1355هـ/ 1936م[39]، ومعاصر زيت الجلجلان، وصباغة البَزِّ الأبيض (القماش)، وأسواق أخرى كما في الجدول (1).

مخطط (1) تخطيط مَدِينَة زَبِيْد وتقسيمها إلى أربعة أقسام (من إعداد الباحث بتصرف)[40].

رُبع المجنبذ	رُبع العلي	رُبع الجامع	رُبع الجزع
سوق المِعْجَار	المسوادة (الفحم)	سوق العطارين	سوق العجور
سوق المجلاب	المخابز	سوق الخرازين	سوق المعاصر
سوق البُر (الطعام)	القيسارية	سوق الحدادين	سوق المُشَبَّك (الحلوى)
سوق الخبز	سوق التمر	سوق الخياطين	سوق المِنجارة
سوق السمن	سوق الخضار	سوق المرباع	سوق البينيان
سوق الجلود	سوق الحطب	سوق اللحم	سوق البز (الأقمشة)
السلب (الحبال)	صياغة الذهب والفضة	سوق السمك	سوق القطن

جدول (1) أبرز أسواق زَبِيْد التخصصية موزعة بحسب أرباع المَدِينَة (الباحث).

وإلى جانب ذلك التقسيم، فإن سوق زَبِيْد يتكون من محلات تجارية متلاصقة، تطل على شوارع ضيقة، مسقوفة بسقائف مصنوعة من الحصير، كما تشير بعض المصادر إلى أنه كانت توجد قيسارية[41] خارج المَدِينَة[42]، الأمر الذي يكشف حجم النشاط التجاري الذي شهدته المَدِينَة خلال مراحلها التَّارِيخِيَّة. ويوجد حاليًا في سوق زَبِيْد القديم حوالي 256 محلًا تجاريًا، كانت تمارس فيها أنواع من الأنشطة التجارية المختلفة.

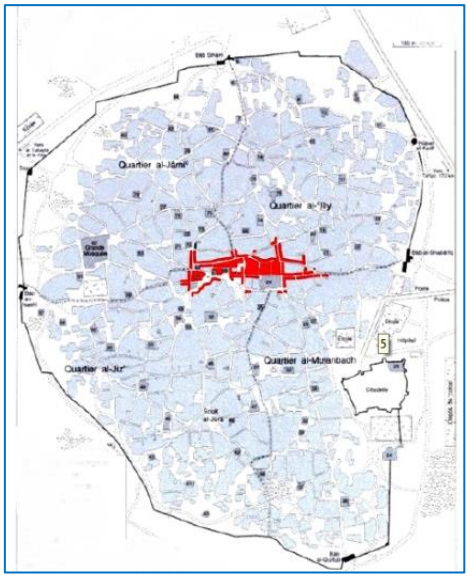

مخطط (2) منطقة السوق القديم بمَدِينَة زَبِيْد محددة باللون الأحمر (بول بونفان)

الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية:

تحتل الصناعات الحرفية مكانة خاصة في مدينة زبيد التاريخية، نظرًا للبعدين التراثي والاقتصادي اللذين تحملهما، فهي من جهة تعبر عن هوية المجتمع الزَبِيْدي وثقافته في المَدِينَة عبر مراحل تاريخية متواصلة، كما تُشّكل هذه الصِّنَاعات مصدرا حقيقيًا لتنمية الدخل، إذا ما تم استغلالها وتطويرها بالشكل المطلوب.

لقد ارتبطت الصناعات الحرفية بقطاع السِّيَاحة، ونظرًا للركود الذي عانى منه هذا القطاع منذ بداية الأحداث السياسية والأوضاع العسكرية في اليمن عام 2011م وحتى اليوم، بالإضافة إلى كثير من المعوقات الضريبية والإدارية التي ساهمت في التقليل من فرص تسويق منتجات هذه الصناعة عبر قطاع السِّيَاحة، فقد تأثرت هذه الصِّنَاعات سلبًا، وتراجع عدد المنشآت العاملة فيها.

وينتشر في مدينة زبيد التاريخية عدد كبير من الصناعات الحرفية يبلغ عددها 26 حرفة، والتي يصعب علينا التحدث عنها حرفة حرفة بسبب كثرتها وانتشارها، وقد سبق أن قام الصندوق الاجتماعي للتنمية بحصرها من خلال فريق المسح الوطني، بالتعاون مع الهيئة العامة للآثار والمتاحف في عام 2009م. وسنكتفي في هذا البَحْث بإلقاء الضوء عليها باختصار، والبَحْث عن دورها في استدامةالتنمية في المَدِينَة.

أشارت المسوحات التي أجراها الصندوق الاجتماعي للتنمية من خلال فريق المسح الوطني[43]، في عام 2009م إلى أن عدد محلات الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية بلغ 260 محلًا، تتوزع أنشطتها على 27 صناعة حرفية، بعضها تكون ضمن البيوت السكنية، وبعضها الآخر عبارة عن محلات مستقلة تتركز بشكل بارز في سوق مدينة زبيد، ويعمل فيها 788 عاملًا من النساء والرجال. ولقد مرت هذه الصِّنَاعات بتطورات خلال العقود الماضية، وارتبطت هذه الصِّنَاعات إلى حدٍ كبير بالأوضاع الاِقتِصَادِيَّة، والاجتِماعيّة، والسياسية التي تمر بها مَدِينَة زَبِيْد بشكلٍ خاص، واليمن بشكلٍ عام.

م	الحرفة	عدد المحلات	النسبة المئوية %	عدد العاملين	النسبة المئوية %	عدد أفراد الأسرة	المشتغلين في الحرفة %		النسب التقريبية لاستهلاك الحرفة %		
							رجال	نساء	محلياً	اقليمياً	دولياً
1	الذهب والفضة والعقيق	9	3.5	9	1.1	40	70	30	20	30	50
2	الزجاج	4	1.5	4	0.5	40		100	20	30	50
3	الأزياء	43	16.5	45	5.7	200		100	100		
4	الغزل والنسيج	8	3.1	46	5.8	26	20	80	70	10	20
5	الخدوجة	16	6.2	25	3.2	17		100	100		
6	الكوافي	43	16.5	51	6.5	240			70	20	10
7	الصباغة	1	0.4	1	0.1	2	100		100		
8	دباغة الجلود	4	1.5	18	2.3	26	100		100		
9	الحباكة	2	0.8	2	0.3	6	100		100		
10	قصب المدابع	5	1.9	8	1	20	100		100		
11	النحاس	3	1.2	5	0.6	16	100		100		
12	الياجور	2	0.8	8	1	28	100		100		
13	النورة	8	3.1	22	2.8	53	100		100		
14	النجارة	6	2.3	267	33.9	38	100		100		
15	الحدادة	2	0.8	4	0.5	9	100		100		
16	المِدَارة (الفخار)	2	0.8	8	1	3	100		80		20
17	الأحبار والأوراق	1	0.4	1	0.1	2	100		100		
18	العِطارة	1	0.4	1	0.1	6	100		90	10	
19	معاصر الزيت	1	0.4	2	0.3	5	100		100		
20	قطر الزعتر	5	1.9	9	1.1	31		100	100		
21	الكحل	9	3.5	19	2.4	78		100	100		
22	الخِضاب	13	5	27	3.4	74		100	100		
23	الملتوت (التنباك)	18	6.9	36	4.6	140		100	100		
24	المعسل (البخور)	10	3.8	21	2.7	69		100	80	20	
25	الحلوى	15	5.8	20	2.5	83	100		80	20	
26	سعف النخيل	11	4.2	129	16.4	39		100	80		20
	المجموع	**260**	**100**	**788**	**100**	**1291**					

جدول (2) توزيع الصناعات الحرفية في مَدِينَة زَبِيْد (الباحث بتصرف[44])

يبين الجدول رقم (2) أن صناعة الأزياء والكوافي قد شكلت النسبة الأكبر من بين الصناعات الحرفية في مدينة زبيد بنسبة 16.5% لكل منهما، حيث تعود معظم المحلات لملكية بعض العائلات

وتُمارس في البيوت، حيث يعمل فيها النساء، إذ يعمل في حرفة صناعة الكوافي 51 عاملة، وفي حرفة الأزياء والملابس 45 عاملة.

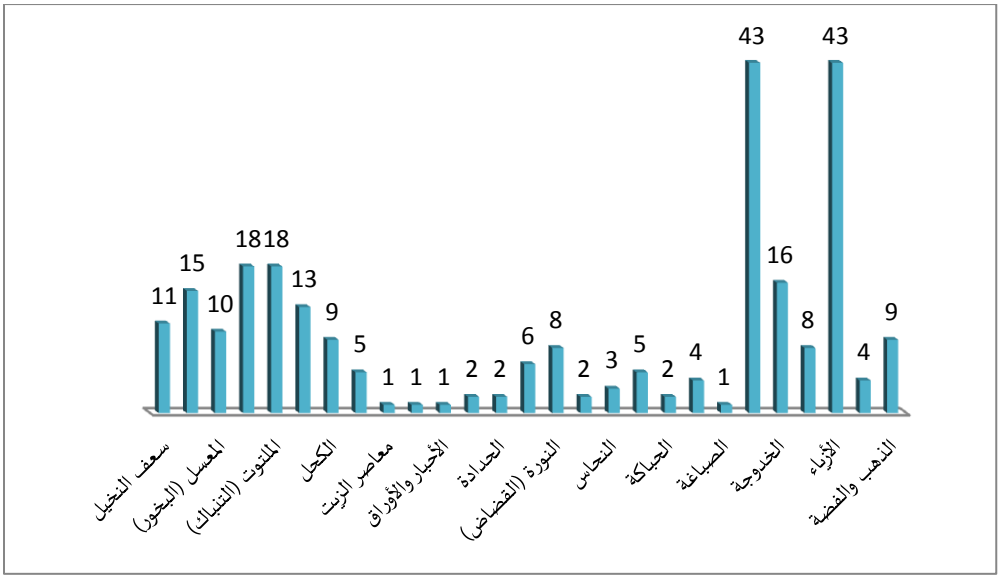

شكل (1) توزيع الصناعات الحرفية في مَدِينَة زَبِيْد (الباحث بتصرف[45])

لقد بلغ عدد الأيدي العاملة في حرفة النجارة حسب المعطيات الرقمية للجدول رقم (2) 267 عاملًا جميعهم من الرجال، وشكلت 33.9% من نسبة الأيدي العاملة في جميع الصناعات الحرفية بمدينة زبيد التاريخية، تلتها حرفة سعف النخيل التي يعمل فيها (129) وجميعهن من النساء.

وتبين هذه الأرقام أن الصناعات الحرفية في مدينة زبيد تُسهِم في تحقيق التنمية الاجتِماعيّة من خلال استيعاب أفراد المجتمع نساءً ورجالًا للعمل بهذه الحرف، ومزاولة أعمالهم، وزيادة فرص المشاركة في هذه النشاطات. فهي تعمل على حل كثير من المشاكل، لعل من أبرزها معالجة مشكلتي الفقر والبطالة التي يعاني منهما المجتمع، من خلال توفير فرص عمل جديدة، وهو ما يُحسِّن المستوى المعيشي للأُسر، ويعمل على حلّ كثيرٍ من المشاكل الاِقتِصادِيَّة، والاجتِماعية، وتحقيق التنمية المُسْتَدَامَة.

إن نسبة الإناث اللاتي يعملن في الصناعات الحرفية بمدينة زبيد التاريخية مرتفعة؛ ذلك أن هذه الصناعات تتطلب عمالة نسائية، وهذا ما يساعد على استغلال طاقاتهن والاستفادة من أوقات فراغهن، وزيادة دخلهن ورفع مستوى معيشتهن.

وتشير الأرقام في الجدول رقم (2) إلى أنه يعمل في حرفة الغزل وحياكة النسيج 46 عاملًا من النساء والرجال يتوزعون في 8 محلات، فيما يستهلك 70% من منتجات الغزل والنسيج محليًا و 10% إقليميًا، و 20 % يتم تصديرها دوليًا.

كما يبين الجدول أن حرفة الملتوت يعيش على دخلها عدد من الأسر، حيث يعمل فيها 36 امرأة موزعات على 18 بيت، وبنسبة 6.9% من حجم محلات الصناعات الحرفية في المدينة. ثم حرفة الخدوجة التي تشكل نسبة 6.2% من حجم المحلات المنتشرة، ويعمل فيها 25 عاملة. وبالمقابل بلغ عدد العاملين في حرفة إنتاج الحلوى 20عاملًا، يتوزعون على 15 محلًا بنسبة 5.8% من حجم عدد المحلات الحرفية في المدينة. وشكلت حرفة الخضاب 5% من حجم الإنتاج الحرفي، ويعمل فيها 27 عاملة، ثم حرفة البخور بنسبة 3.8%، ويعمل فيها 21 عاملة.

وتفيد الأرقام الواردة في الجدول أعلاه، أن هناك أربع حرف مهددة بالاندثار؛ حيث تشهد تراجعًا كبيرًا، ولم يتبق منها سوى محل واحد لكل حرفة، وهي الصباغة، وصناعة الأحبار والأوراق، والعِطارة، ومعاصر الزيوت.

ويوضح الجدول رقم (2) أن هناك ست صناعات حرفية يتم استهلاك نسبة منها في الأسواق الدولية وبنسب متفاوتة، وهي: منتجات الذهب والفضة، ومنتجات العقيق والزجاج وبنسبة 50% لكل منهما، تليهما منتجات الغزل والنسيج والمنتجات الفخارية، وسعف النخيل بنسبة 20% لكل منها، ثم الكوافي بنسبة 10%، أما الاستهلاك الإقليمي في الأسواق العربية للصناعات الحرفية في مدينة زبيد فأوضحت معطيات الجدول أن هناك سبع حرف يتم استهلاك منتجاتها إقليميًا، وهي منتجات الذهب والفضة والعقيق والزجاج بنسبة 30% من حجم الإنتاج الحرفي لهذا النوع من الصناعات الحرفية، والكوافي والملتوت والبخور بنسبة 20% ثم منتجات

الغزل والنسيج والعِطارة بنسبة 10% فقط، في حين يتم استهلاك بقية الصناعات محليًا، وعددها 18 حرفة، وبنسبة 100%، ولا يتم تسويقها إلى الأسواق العربية والدولية.

وبالنظر إلى هذه الأرقام رغم ضآلتها، فإن المنتجات الحرفية في مدينة زبيد استطاعت المنافسة في الأسواق الدولية وأسهمت بشكلٍ أو بآخر في إجمالي العملات الأجنبية الناتجة عن تصدير المنتجات الحرفية المحليّة، وهو ما يؤكد قدرتها على رفد الدخل بالعملات الصعبة في حال توفرت أدوات التسويق الأمثل لها، وخطط الإنتاج والدعم للمشروعات الحرفية في المدينة.

الجمعيات المعنية بالصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية:

يشارك عدد من الجمعيات المهنية بفعالية في دعم وتنمية قطاع الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية، وهو ما شجع أفراد المجتمع على انخراطهم في هذه الصناعات، وتتمثل هذه الجمعيات والمراكز في الآتي:

1) جمعية المرأة للحد من الفقر.
2) جمعية زَبِيْد الحرفية للمصنوعات الفضية.
3) جمعية المهارات الحرفية.
4) المركز المهني للتدريب والتأهيل.
5) مركز الأسر المنتجة.
6) جمعية زَبِيْد للتنمية المدنية والريفية.
7) مركز تنمية المجتمع والأسر المنتجة.

التحدّيات التي تواجهها الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية:

بالنظر إلى واقع الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية نجد أنها لا تحقق المساهمة الفعالة المتوقعة منها كقطاع اقتصادي فعّال، وعنصر محفز لدفع عجلة التنمية، حيث تعترض الصناعات الحرفية مجموعة من الصعوبات تحدّ من قدرتها

التنافسية، وتعود بعض هذه الصعوبات إلى طبيعة الصناعة في حد ذاتها، وبعضها الآخر يعود إلى عدم توفير الظروف الملائمة لتنميتها.

ومن خلال النزول الميداني تبين أن الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية تواجه صعوبات عديدة تحول دون تطورها، وتحدّ من نموها ودورها في استدامةالتنمية في المَدِينَة، وهذا ما يتضح جليًّا من خلال عدد المحلات وعدد العاملين فيها، ولعل من أبرز هذه التحديات الآتي:

- عدم وجود مراكز تسويق أو مؤسسات استهلاكية تساعد الحرفيين على تسويق منتجاتهم المحلية.
- وجود عدد من الجمعيات النسوية التي تعمل فيها مجاميع من النساء في مهن مختلفة، لكنها تظل بحاجة الى التوجيه الصحيح من أجل الحفاظ على هوية هذه الحرف.
- اقتصار هذه الحرف على أسر محدودة تمارس هذا النشاط منذ سنوات عديدة وتكتسبه بالوراثة، وهو ما يعني احتكار المهنة بأيدي عدد محدود، وتضاؤل هذا العدد مع مرور الزمن.
- عدم الاهتمام الكافي من جهات التمويل المحلي والأجنبي بالصناعات الحرفية.
- ضيق حجم السوق المحليّة للمنتجات والصناعات الحرفية، إضافة إلى مشاكل كثيرة في تسويقها إلى الأسواق المحليّة والخارجية.
- تعاني معظم منتجات الصناعات الحرفية من عدم توفر عوامل الجودة في الإنتاج والتغليف، والعرض، مما يضعف قدرتها التنافسية أمام المنتجات المستوردة.
- هجرة العاملين في الصناعات الحرفية إلى مجالات عمل أخرى.
- عدم وجود مراكز لتدريب وتأهيل وتوفير اليد العاملة المدربة والمؤهلة للعمل في هذه الصِّنَاعات.

- ضعف أداء المؤسسات المساندة "الحكومية والخاصة" على صعيد دعم قطاع الصناعات الحرفية ومساندته في الجوانب المختلفة (التسويقية، والإنتاجية، والتمويلية).
- عدم تطور هذا النمط من الصِّنَاعات بما يتناسب مع السلع البديلة، سواء المستوردة، أو التي يتم إنتاجها ضمن الورش والمصانع الحديثة، وبتكلفة أقل.
- يواجه الحرفيون صعوبات كبيرة على صعيد المشاركة في المعارض المحليّة والخارجية.

الاستراتيجية المُقتَرحة لتفعيل دَور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية:

تحتل الصناعات الحرفية مكانة كبرى في استدامة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باعتبارها تُشكِّل رافدًا أساسيًا بما توفره من سلع وخدمات محلية ذات صلة مباشرة بحياة المواطنين، وفي خلق فرص عمل مضمونة الدخل، من خلال تشغيل رأس المال بطرق نشطة، وتحقيق أرباح كثيرة للدولة ودعاية وشهرة عظيمتين للبلاد.

من أجل تفعيل دور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية؛ ينبغي رسم استراتيجية شاملة تقوم على عدد من المقومات الأساسية، الشكل (2)، بهدف الوصول إلى إسهام فاعل ودور حقيقي للصِّنَاعَات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية، التي تُعدُّ مجالًا لتمكين قطاعات واسعة من المواطنين من إيجاد مصادر للدخل، ولهذا يجب إحياء نشاط السوق القديم في مدينة زبيد كما كان سابقًا، كونه القلب النابض للمدينة، والحد من استيراد الصناعات الخارجية وإعطاء الامتياز والدعم للصناعات الحرفية المحلية.

كما يحتاج قطاع الصناعات الحرفية إلى مؤسسة رسمية حكومية تضمن إدارته بشكل فعال، وتُنهي التضارب بين الجهات المختلفة، وتقف جنبًا إلى جنب مع الحرفيين والهيئات ذات العلاقة في دعم هذه الصِّنَاعات وتنميتها، كما تكون مسؤولة عن ترسيته كمورد اقتصادي، وأحد الموارد الفعالة في التنمية المجتمعية.

شكل (2) يوضح محاور الاستراتيجية المُقتَرحة (الباحث)

ومن أجل تفعيل دَور الصناعات الحرفية في استدامة التنمية في البيئات التراثية ينبغي سن القوانين والأنظمة لحماية قطاع الصناعات الحرفية وتنظيمه، والحفاظ عليه، وترتيب عمليات الإنتاج سواء التي تتولى تنظيم شؤونها، أو المشتغلون فيها وتدريبهم، أو تلك المعنية بتسويق منتجاتهم واستهلاكها ووسائل دعمها، وحمايتها من المنافسة. ويبقى نشر الوعي بأهمّية الصناعات الحرفية من خلال الوسائل المختلفة أمر حيوي في حمايتها، والمحافظة عليها. وتشجيع الصُنّاع والحرفيين وحث المستهلك على استعمال المنتجات المحليّة.

من جانب آخر، يُعدُّ التدريب أحد الطرق المناسبة لحماية الصناعات الحرفية، ويتم ذلك بإنشاء مراكز تدريبية حرفية، وإقامة الدورات التدريبية المتخصصة؛ التي تهدف إلى رفع كفاءات الحرفيين، وزيادة عددهم، وتطوير المنتجات الحرفية، والمحافظة على استمراريتها وتقنياتها، حتى لا تنقطع الموارد البشرية اللازمة لديمومة الصناعات الحرفية. فيما يُعدُّ التسويق أحد الأركان الرئيسة في هذه الرؤية، بحيث

تتولى الجهات الرسمية بالتنسيق مع الحرفيين أنفسهم ومع الجهات المعنية، أو من خلال الجمعيات التعاونية التسويق لهذه المنتجات للسكان المحلّيين، أو السياح، أو الأسواق الخارجية، كما يمكن الاستعانة بشركات وطنية لتسويق المنتجات الحرفية في الداخل والخارج بما يسهم في تشجيع الإنتاج المحلي واستمراره.

وتشير الاستراتيجية المقترحة في أحد عناصرها إلى أنه ينبغي أن تحظى الصناعات الحرفية في مدينة زبيد التاريخية بدراسات مستفيضة ومعمقة من قبل الباحثين، هدفها تطوير الأداء والمواد المستخدمة، وتطوير خبرات الحرفيين التي توارثوها عبر الأجيال. فضلًا عن البحث في ابتكار أصناف جديدة عصرية من منتجات الصناعات الحرفية، مع الحفاظ على الطابع التراثي؛ مما يؤدي إلى توسيع قاعدة الطلب المحلي على المنتجات الحرفية. واستخدام الآلات والمعدات والوسائل التكنولوجية الحديثة وتغيير طرق العمل من دون المساس بالعناصر الأساسية التي تحفظ لمنتجات الصناعات الحرفية سماتها المتوارثة.

التوصيات:

نظرًا إلى الدور الذي تقوم به الصناعات الحرفية في استدامة التنمية، لاسيما في الجوانب الاقتصادية والاجتماعية، وخصوصًا ما يتعلق بقدرتها على خلق فرص العمل، ومحاربة الفقر والبطالة وضمان فرص الإدماج الاجتماعي، فضلا عن الدور الثقافي الذي تقوم به في تعزيز العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية، فإنه يمكن وضع عدد من المقترحات التي تسهم في تفعيل دورها في مدينة زبيد، كالآتي:

(1) تَبَنّي الاستراتيجية المقترحة في هذه الدِّراسة بمحاورها المختلفة.

(2) تخصيص مبالغ مالية وبرامج إنعاش اقتصادي لتطوير وتمويل أصحاب الورش والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة بالحرف والصناعات التقليدية.

(3) نظرًا للمنافسة الشديدة من قبل المنتجات الأجنبية التي تتميز بالجودة العالية فعلى الجمعيات والحرفيين الاعتماد على التجديد والابتكار وإدخال التكنولوجيا الحديثة في العملية الإنتاجية والتحكم في السعر والجودة.

(4) دعم المؤسسات المعنية بتطوير قطاع الصناعة التقليدية من مؤسسات وجمعيات مهنية، وغيرها، من خلال منحها إمكانيات وصلاحيات أوسع للقيام بدورها في تنمية القطاع.

(5) إعادة هيكلة النظام التعاوني لجعله أكثر استقطابا للصناع التقليديين.

(6) تشجيع النشاط السياحي نظرًا لقدرته على تحريك قطاع الصناعة التقليدية.

(7) إنشاء مركز لتوثيق الصناعات الحرفية والتقليدية المنتشرة في المدينة تشرف عليه وزارة الثقافة بالتعاون مع المؤسسات الأكاديمية والجمعيات المهنية.

الهوامش والإحالات:

(1) أحمد عبدالهادي، الصِّنَاعات التقليدية والحرف في الجزائر، ورشة عمل حول الصِّنَاعات التقليدية في الوطن العربي، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم، 2010م، ص4.

(2) شيماء ممدوح عبدالوهاب، أثر صناعة العاديات والصِّنَاعات الصغيرة على الاقتصاد السياحي، دراسة حالة على محافظة الجيزة والفيوم، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الفيوم، 2011م، ص12.

(3) خيرية بنت عبد الله إبراهيم الأصقة، إدارة التُّرَاث الثَّقَافِيّ في المملكة العربية السعودية، حالة الحرف والمصنوعات التقليدية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، الرياض، 2010م، ص 285-286.

(4) أحمد شعبان علي، دور البُنُوك الْإِسْلَامِيَّة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تَمْوِيل المشروعات، المؤتمر العلمي التاسع للجمعية العربية للبحوث الاِقتِصَادِيَّة، دور القطاع المالي في التنمية العربية – مصر، سجل المؤتمر، 2008م، ص220.

(5) مهند حامد وآخرون، تجارب الدول في تطوير أعمال المنشآت الصغيرة جدا والصغيرة والمتوسطة، دروس لفلسطين، فلسطين، 2009م، ص 134.

(6) التراث الأنجلو سكسوني Anglo-Saxon يشير إلى حقبة من تاريخ إنجلترا، التي تمتد من القرن الخامس حتى القرن الحادي عشر، حوالي 450 - 1066م، والأنجلو ساكسون كانوا شعبًا من القبائل الجرمانية التي هاجرت من قارة أوروبا (en.wikipedia.org).

(7) اعتماد علام، الحرف والصِّنَاعات التقليدية بين الثبات والتغير، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة، 1991م، ط 1، ص 18.

(8) آريسكا: مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (IRCICA)، أنشئ عام 1982 في إسطنبول، تركيا. والهدف الأساسي من إنشائه هو الحفاظ على التراث الإنساني والثقافي. Research Center for Islamic History, Art and Culture

(9) بنيامين يوحنا دانيال، المنتجات الحرفية السياحية، مكتبة بيشموا أربيل، العراق، 2010م، ص 47.

(10) خيرية بنت عبد الله إبراهيم الأصقة، مرجع سابق،2010، ص223

(11) Parnwell M; Hitchcok M; king, v. Tourism and rural handicrafts in Thailand, Tourism south-East Asia, 1993, p. 234-257.

(12) ياسر هاشم عماد الهياجي، إدارة المواقع التُّرَاثيّة ودورها في التنمية السياحية المُسْتَدَامَة: مَدينَة زبيد التّاريخية دراسة حالة، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الملك سعود، 2018م، ص 104.

(13) Margolin Victor, Design for a Sustainable World. Design Issues, Vol. 14, No. 2, summer, 1998, p.13.

(14) تشكلت هذه اللجنة بقرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة في كانون الأول العام 1983م برئاسة "برونتلاند" رئيسة وزراء النرويج السابقة، وعضوية (22) شخصية من النخب السياسية والاقتصادية الحاكمة في العالم، وذلك بهدف مواصلة النمو الاقتصادي العالمي من دون الحاجة إلى إجراء تغييرات جذرية في بنية النظام الاقتصادي العالمي.

(15) يُعرف هذا التقرير أحيانًا بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد التقرير، وهو يمثل الوثيقة المرجعية الأساسية للتنمية المستدامة. للمزيد انظر: (تقرير اللجنة العالمية للتنمية والبيئة، مستقبلنا المشترك، الأمم المتحدة، نيويورك، 1987: 4-8)

(16) WCED, Our Common Future, Oxford: Oxford University Press, 1987, 48.

(17) غادة علي موسى، مخاطر غياب الأمن الإنساني على البيئة والتنمية المُسْتَدَامَة، المؤتمر العربي السادس للإدارة البيئية "التنمية البشرية وآثارها على التنمية المُسْتَدَامَة"، مصر، 2007م، ص 159.

(18) ياسر هاشم عماد الهياجي، استدامةالتنمية السياحية في المواقع التُّرَاثِيَّة: مَدِينَة جدة التَّارِيخِيَّة دراسة حالة، مجلة دراسات في علم الآثار والتُّرَاث، ع 7، الجمعية السعودية للدراسات الأثرية، السعودية، 2016م، ص251.

(19) حامد الهادي، الحرفيون بين التكيف مع الفقر وصناعة رأس المال، مطبوعات مركز البحوث والدراسات الاجتِماعيّة، كلية الآداب، جامعة القاهرة، 2006، ص 11.

(20) أنور عطية العدل، دور الصِّنَاعات الصغيرة والحرفية في التنمية: دراسة ميدانية في بيئة المنشآت الصغيرة في مركز ومَدِينَة المنصورة، ندوة سبل تطوير المشروعات الصغيرة، مركز البحوث للتنمية الدولية، جمعية تنمية المشروعات الصغيرة، محافظة المنصورة.، 1992، ص73.

(21) حامد الهادي، الحرفيون بين التكيف مع الفقر، 2006، 116-117.

(22) حامد الهادي، الحرفيون بين التكيف مع الفقر، 2006، ص 40-41.

(23) منظمة العمل العربية، الصِّنَاعات الصغرى والحرف التقليدية في الوطن العربي أداة للتنمية، مؤتمر العمل العربي، الدورة الحادية والعشرون، تقرير المدير العام لمكتب العمل العربي- البند الأول- القسم الأول، القاهرة، 1994م، ص13-15.

(24) حامد الهادي، الحرفيون بين التكيف مع الفقر، 2006، ص 116-117.

(25) أنور عطية العدل، دور الصِّنَاعات الصغيرة والحرفية في التنمية، 1992، ص 64-74.

(26) ياسر هاشم عماد الهياجي، إدارة المواقع التُّرَاثيّة ودورها في التنمية السياحية المُسْتَدَامَة، 2018، ص18.

(27) عبدالله عبدالسلام الحداد، الاستحكامات الحربية بمَدِينَة زَبِيْد منذ نشأتها وحتى نهاية الدولة الطاهرية 204 - 923هـ/819 – 1517م، وزارة الثقافة والسِّيَاحة، صنعاء، 2004م، ص 23.

(28) عبد الرقيب طاهر الشيباني، المُدُن اليمنية التَّارِيخِيَّة وسياسات الحِفاظ عليها والارتقاء ببيئتها الحَضَرِيَّة "مدينة زبيد التاريخية دراسة حالة"، مجلة العلوم والتكنولوجيا – مج2،ع1،1997م، صنعاء، ص780.

(29) عبده ثابت العبسي، تخطيط مدينة زبيد التاريخية، مجلة الإكليل، ع 31-32، وزارة الثقافة، اليمن، 2007م، ص164-166.

(30) عبد الحبيب الذبحاني، رؤية لتاريخ مَدِينَة زَبِيْد من خلال الحفريات والاكتشافات الأثرية، ورقة عمل مقدمة إلى ندوة الحِفاظ على مدينة زبيد التاريخية المنعقدة في جامعة الحديدة، اليمن، 2004م، ص4-5.

(31) عبدالرحمن عبدالله الحضرمي، مَدِينَة زَبِيْد في التاريخ، مجلة الإكليل، ع1، س1، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، 1980م، ص97.

(32) شهاب الدين أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الحموي (ت 627هـ/ 1228م)، معجم البلدان، دار صادر، بيروت، 1977م، ج3، ص 131.

(33) قبيلة الأشاعر يعود نسبها إلى الأشعر واسمه نبت بن زيد بن عمرو بن كهلان بن سبأ، ولُقب بالأشعر لأنه كان أشعر الجسم، ومن الأشاعرة أبو موسى الاشعري. وتمتد قبيلة الأشاعرة من جنوب مقبنة إلى شمال وادي رمع، وعاصمتها زبيد (الحضرمي، 1980: 96-97).

(34) صالح أحمد الفقيه، مساجد مَدِينَة زَبِيْد حتى نهاية العصر الأيوبي – دراسة أثرية معمارية مقارنة، رسالة ماجستير، قسم الآثار، جامعة صنعاء، اليمن، 2011م، ص9؛ الحضرمي، مرجع سابق، 1980، ص97.

(35) علي بن الحسن بن أبي بكر الخزرجي، العسجد المسبوك في مَن ولي اليمن من الملوك، وزارة الإعلام والثقافة، صنعاء، دار الفكر، دمشق، ط2، 1981م، ص14.

(36) نجم الدين عمارة بن علي الحكمي اليمني، تاريخ اليمن المسمى المفيد في أخبار صنعاء وزبيد وشعراء ملوكها وأعيانها وأدبائها، تحقيق وتعليق: محمد بن علي الأكوع، مطبعة السعادة، ط2، 1976م، ص38-42.

(37) عبد الرقيب طاهر الشيباني، المُدُن اليمنية التَّارِيخِيَّة، 1997، ص779.

(38) وهذا القول يؤيده ما ذكره الخزرجي عن سوق المعاصر وهو سوق ربع المعاصر (الجزع): انظر: علي بن الحسن الخزرجي (ت 812هـ/1409م): العقود اللؤلؤية في تاريخ الدولة الرسولية، نشر بعناية محمد بن علي الأكوع، مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء، ط2، 1403هـ/ 1983م، (246/1).

(39) عبدالرحمن عبدالله الحضرمي، مَدِينَة زَبِيْد في التاريخ، 1980، 72.

(40) Keall, Edward, "A preliminary Report on the Architecture of Zabid" Proceeding of Seminar for Arabian Studies, Institute OF Archaeology, London, 1984.

(41) القِيسارية: بكسر القاف الممدودة وفتحها، مع سكون الياء وفتح السين، والجمع قِيساريات: وهي سوق للتجارة في المدن (عبدالله قائد حسن العبّادي، الحياة العلميّة في مدينة زَبِيْد في عهد الدولة الرسولية (626-858هـ/1228-1454م)، رسالة ماجستير غير منشورة في الحضارة والنظم الإسلامية، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1995م).

(42) عبدالله عبدالسلام الحداد، الاستحكامات الحربية، 2004، ص64.

(43) الصندوق الاجتماعي للتنمية، مسح وتوثيق الحرف اليدوية التقليدية في مدينة زبيد التاريخية، مطابع صنعاء الحديثة للأوفست، الطبعة الأولى، الجزآن الأول والثاني، 2011م.

(44) تم تفريغ بيانات هذا الجدول من أعمال المسح التي قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهي مضمنه في الجزأين الأول والثاني من كتاب مسح وتوثيق الحرف اليدوية التقليدية في مدينة زبيد التاريخية، مطابع صنعاء الحديثة للأوفست، الطبعة الأولى، الجزآن الأول والثاني، 2011م.

(45) تم الاعتماد في هذا الشكل على البيانات الواردة في أعمال المسح التي قام بها الصندوق الاجتماعي للتنمية، وهي مضمنة في الجزأين الأول والثاني من كتاب مسح وتوثيق الحرف اليدوية التقليدية في مدينة زبيد التاريخية، مطابع صنعاء الحديثة للأوفست، الطبعة الأولى، الجزآن الأول والثاني، 2011م.